

Distr.: General
4 January 2007
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧

١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، نيويورك

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

تقرير عن الموقف المالي والإداري والتشغيلي لمكتب الأمم المتحدة
لخدمات المشاريع*

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن استراتيجية عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وعن التقدم المحرز في إعداد البيانات المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهو يشتمل، أدناه، على جدول زمني منقح للتقارير المنتظمة المقدمة إلى المجلس التنفيذي.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علماً باستراتيجية العمل وفي الإشارة إلى أنه يود استعراض البيانات المالية المراجعة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧.

* أدى تجميع البيانات اللازمة لتزويد المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات إلى تأخر تقديم هذا التقرير.



وقد يرغب المجلس التنفيذي أيضاً في اتخاذ قرار بشأن الجدول الزمني التالي للتقارير المنتظمة التي يرفعها إليه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

الدورة العادية الأولى: إطار العمل الذي يعدُّ كل سنتين للتخطيط والميزانية (كل عام بعد عام: ٢٠٠٨، ٢٠١٠، إلخ)

الدورة السنوية: التقرير السنوي، بما في ذلك النتائج المالية للسنة السابقة، واعتباراً من عام ٢٠٠٨ تقرير عن المساهمات في النتائج.

الدورة العادية الثانية: البيانات المالية المراجعة (كل عام بعد عام: ٢٠٠٨، ٢٠١٠، إلخ). والرد الإداري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على المراجعة الداخلية، للحسابات، كل سنة.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٤
ثانيا -	استراتيجية العمل	٤
ثالثا -	الإصلاحات المالية والبيان المالي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٧

أولاً - مقدمة

- ١ - يسرُّ المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم إلى المجلس التنفيذي معلومات عن استراتيجية عمل المكتب للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وأن يرفع إليه تقريراً عن التقدم المحرز في إعداد البيانات المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
- ٢ - ويقترح المدير التنفيذي أيضاً جدولاً زمنياً منقحاً للتقارير المنتظمة المقدمة إلى المجلس التنفيذي.

ثانياً - استراتيجية العمل

إضافة مزيد من القيمة لمنظومة الأمم المتحدة

- ٣ - استعرض المجلس التنفيذي الولاية المؤسسية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وناقشها وأعاد تأكيدها مراراً خلال السنوات العدة الماضية. واستراتيجية العمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ التي أقرتها لجنة التنسيق الإداري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ متجذرة في هذه المجموعة من تشريعات المجلس التنفيذي. وانطلاقاً من هذا الأساس، تراعى هذه الاستراتيجية تماماً عملية الإصلاح الإداري المتطورة في الأمم المتحدة وهي عملية تحمل في طياتها توقعات وفرصاً لمكتب خدمات المشاريع ليساهم مساهمة أكبر في عمل الأمم المتحدة.
- ٤ - ولذلك، تحدد وثيقة الاستراتيجية هذه هدف تثبيت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لفترة ثلاث سنوات تبدأ الآن، بصفته مزوداً بالخدمات الإدارية من طراز عالمي في الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف الرئيسي في المساهمة في توسيع قدرة منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ مشاريعها لبناء السلام ومشاريعها الإنسانية والإنمائية.
- ٥ - وسيركز المكتب بادئ ذي بدء على تحسين إدارته للمشاريع وممارساته المتعلقة بالشراء، بحيث يمكنه الاستناد إلى القوة الموجودة وتثبيت سمعته للأداء الثابت على أعلى أساس مستويات المعايير المعترف بها دولياً. وسيشدد المكتب في قيامه بذلك، على حضور قوي على المستوى القطري وخصوصاً في بلدان النزاع أو ما بعد النزاع، وفي عدد محدود من المواقع الأخرى التي للمكتب فيها احتمالات كبيرة بأن يقدم مساهمات.
- ٦ - وسيحسّن المكتب بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ خبرته الفنية في عدة مجالات. فسيعزيز تفوقه المعترف به في إدارة المشاريع والشراء. وسيستجيب للتوقعات المترتبة على تعيينه هيئة الأمم المتحدة الرائدة في الهياكل الأساسية المادية^(١). وسيبني أيضاً قدرته التشغيلية

(١) جرد لقدرات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، المكتب التنفيذي للأمين العام، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

في الإجراءات المتعلقة بالألغام ودعم الانتخابات وتعدادات السكان ودعم منظمات الأمم المتحدة ذات ولايات في مجال البيئة والإشراف على الأموال.

٧ - والمكتب ملتزم بزيادة مساهماته في منظومة الأمم المتحدة. فالمنظمة تستجيب للنداء العام الموجه إلى مؤسسات الأمم المتحدة لكي تعمل معاً بشكل أكثر فعالية، ويتعهد بتقديم الدعم لأهداف الإصلاح الإداري لمنظومة الأمم المتحدة، في الحاضر والمستقبل.

المساءلة والإبلاغ

٨ - يجب على المكتب، أسوة بأي منظمة عامة أخرى، أن يبين قيمته للجهات المعنية. ويقاس الأداء بمدى نجاح المكتب في النهوض بأهداف منظومة الأمم المتحدة ولا سيما على المستوى القطري، باستخدام معيارين مستقلين:

(أ) مدى فعالية المكتب في تلبية الاحتياجات التشغيلية لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية؛

(ب) ومدى فعالية هذا المكتب في تلبية احتياجات الحكومات بشكل مباشر.

٩ - وعندما يوفر المكتب الخدمات للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، فإنه يساهم في نجاح زبائنه المسؤولين عن النتائج المحددة لمشاريعهم. وتتمثل مهمة المكتب في هذه الحالات في ضمان حصول المنظمات على خدمات عالية النوعية في الوقت المناسب وبالكلفة المناسبة وبشكل يرضيها تماماً. ومن جهة أخرى، وعندما يخدم المكتب الحكومات مباشرة، يكون مسؤولاً بشكل كامل عن تحقيق نتائج المشاريع في الوقت المحدد وضمن حدود الميزانية. ولكن يتعين على المكتب في الحالتين أن يقدم تقارير إلى الجهات المعنية عن الكيفية التي تعزز بها مساهماته عمل الأمم المتحدة وتساعد الشعوب التي هي المستفيد النهائي.

١٠ - وينبغي، مع تعميق المكتب لـ "ثقافة المساءلة" في عمله، زيادة التشديد على إعداد تقارير مالية دقيقة وآنية تركز على النتائج، موجهة إلى المجلس التنفيذي وزبائنه. وكان المكتب، في الأوقات العصيبة التي تميزت بها السنوات الأخيرة، يقدم إلى المكتب التنفيذي تقارير مالية في كل دورة تقريباً. وهو يقترح ألا يعرض النتائج المالية في المستقبل إلا مرة واحدة في السنة في الدورة السنوية، تمثيلاً مع الممارسة التي تتبعها كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

١١ - وسيمثل إعداد المزيد من التقارير المالية في الوقت المناسب تحدياً أكبر بالنسبة للمكتب، ويجب أن تكون التوقعات واقعية. ولا يمكن الآن للمكتب أن يستثمر في تصميم

نظام إداري يستند إلى النتائج وفي صيانتها بقدر ما يمكن ذلك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولأن طبيعة عمل المكتب ذاتها يمكن أن تزيد من صعوبة إسناد النتائج، يوصى، كهدف من الأهداف، بأن يقدم إلى المجلس التنفيذي عام ٢٠٠٨ تقرير سنوي أول متكامل يركز على النتائج. وفي غضون ذلك، سيبدأ المكتب بسرعة باستخدام أدوات داخلية شتى تدعم الإدارة من أجل تحقيق النتائج.

دمج مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢ - قدمت على مر السنين مقترحات لاستعراض المنافع المترتبة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة على دمج مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع^(٢). ويعتقد المدير التنفيذي أن مبررات مشروع الدمج هذا تتمشى مع أهداف إصلاحات الإدارة والمشتريات في الأمم المتحدة وتمثل تقارباً منطقياً بين مهارات وموارد وخدمات متكاملة، خصوصاً وأن مقرري هاتين المنظمتين متواجدان الآن في كوبنهاغن. ويجري مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً دراسة عن الموضوع لعرضها قريباً على المجلس التنفيذي.

الجدارة المالية للعمليات في المستقبل

١٣ - تسعى استراتيجية العمل إلى إعادة الجدارة المالية للمكتب بشكل تدريجي، بالتركيز في البداية على تحسين نوعية الخدمات والكفاءة، ثم، مع مرور الوقت، زيادة حجم العمل. ومع أن من الصعب تقدير العمل في المستقبل بشكل دقيق، فإن هناك مؤشرات أولية واعدة من تحليل السوق والاتصالات بالزبائن وكذلك من الأعمال الجديدة التي ظهرت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٦. وقد حُدد هدف اكتساب الأعمال عام ٢٠٠٦ - وهو مؤشر جيد لمستوى العمليات عام ٢٠٠٧ - بمبلغ ٧١٣ مليون دولار. وعند إعداد هذه الوثيقة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان الهدف قد جرى تجاوزه بالفعل بمبلغ ١٣٧ مليون دولار أو بنسبة ١٩ في المائة. وأهم مجالات النمو على المدى القريب هي الشراء وأشغال بناء الهياكل الأساسية في البلدان الخارجة من صراعات.

(٢) ممارسات الشراء داخل منظومة الأمم المتحدة، JIU/REP/2004/9.

ثالثاً - الإصلاحات المالية والبيان المالي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

البيانات المالية المصدقة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

١٤ - وافق المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٦ على منح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تمديد حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لتصديق البيانات المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد جرى التقييد بذلك الموعد النهائي وبدأ مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة الخارجيين مراجعته في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وعند إعداد هذه الوثيقة للمجلس التنفيذي لم تكن نتائج التدقيق قد عرفت بعد. ومن المتوقع أن يصبح تقرير مجلس مراجعي الحسابات متاحاً في آذار/مارس ٢٠٠٧. إلا أن الاستنتاجات الأولية يمكن أن تكون متاحة وقت انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس لعام ٢٠٠٧.

١٥ - وقد أظهرت البيانات المالية المصدقة من قبل المجلس التنفيذي احتياطياً تشغيلياً قدره ١٣,٦ مليون دولار (قبل التسوية). لكن تجدر الإشارة إلى أن التحقيق كان جارياً بشأن ٩,٩ ملايين دولار في الصناديق المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند صدور تلك البيانات. والافتراض الحالي هو أن قسماً كبيراً من الرصيد الباقي لا يمكن تسويته بسبب قدمه وعدم موثوقية نظم تكنولوجيا المعلومات الماضية. وإذا تبين أن الأمر كذلك، سيتعين على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاتفاق على توزيع المبالغ المشطوبة. وتفيد البيانات أيضاً بالتزامات محتملة هامة وخصوصاً فيما يتعلق بتجاوزات الميزانية في انتخابات عام ٢٠٠٥ في أفغانستان وقضية تحكيم متوقعة رفعها أحد المقاولين. ويمكن لهذا أيضاً أن يخفض الاحتياطي التشغيلي إلى مبلغ يحدد عام ٢٠٠٧.

١٦ - ويوصي المكتب بأن يستعرض المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧ البيانات المالية المراجعة وأي تحديث للالتزامات المحتملة.

مستوى الاحتياطي التشغيلي

١٧ - أقرّ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الصيغة الحالية لحساب الاحتياطي التشغيلي في مقرره ١٤/٢٠٠١. ويسوّى مستوى الاحتياطي سنوياً ليمثل أربعة في المائة من متوسط المصروفات الإجمالية خلال السنوات الثلاث السابقة. وفي خريف عام ٢٠٠٦ استعان المدير التنفيذي بخدمات استشاري متخصص لاستعراض المنهجية القائمة مقارنة بالخبرة الفعلية المكتسبة منذ عام ٢٠٠١ واستكشف أيّ تغييرات في أنماط المخاطر التي يواجهها المكتب. وخلص الاستشاري إلى أن الصيغة لا تزال ملائمة ويجب الإبقاء عليها دون تغيير.

١٨ - وحسب هذه الصيغة، يجب أن يحدد احتياطي عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٢٧,٤ مليون دولار. ومع أنه سيبدل كل ما في الوسع لتجديد الاحتياطي بسرعة إلى هذا المستوى، يجب ألا يغيب عن البال أن العملية يمكن أن تستغرق من ثلاثة إلى خمسة أعوام رهناً بمدى سرعة المكتب في استعادة ثقة الزبائن وتحسين كفاءته. وبالفعل، فإن السعي إلى بلوغ هذا الهدف بسرعة مفرطة قد يعيق قدرة المنظمة على استقطاب الزبائن لأن الرسوم قد تفقد القدرة على التنافس في سياق السعي إلى تحقيق فوائض أو قد تنخفض نوعية الخدمات إذا أهمل القيام بالاستثمارات اللازمة.

الدروس المستفادة من عملية الإصلاحات

١٩ - نتج عن عملية الإصلاحات المالية كمية من العمل فاقت التوقعات إلى حد بعيد. وتحولت عملية استعراض البيانات المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي بدأت في الأول إلى عمل كبير امتد ليشمل السنوات السابقة. وتمثل أكبر تحد منفرد في مطابقة رصيد الصناديق المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، وهو رصيد داخل لم تمكن مطابقته حتى بعد انتقال المنطمتين المذكورتين إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل عام ١٩٩٩. وقد أحرز تقدم ملموس خلال الأشهر الخمسة الماضية كان من شأنه تخفيض الرصيد غير المطابق من ٥٩,١ مليون دولار إلى ١٠,١ ملايين دولار، وهو أقل رصيد غير مسدد عند موعد الإقفال في عدة سنوات.

٢٠ - وبالتالي حددت عملية الإصلاحات منهجاً جديداً لمسك السجلات في المستقبل. وساهمت، علاوة على ذلك، في جني الفائدة الإضافية المتمثلة في إظهار التحسينات اللازمة في الإجراءات المالية لتفادي تكرار ذلك. وتتضمن هذه التغييرات ما يلي:

(أ) يجب زيادة تبسيط عمليات الصناديق المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع أن الحالة تحسنت كثيراً مع إدخال نظام أطلس، فإن من الممكن اتخاذ خطوات إضافية.

١' بدأ عمل رائد لاستخدام مشروع مشترك لبطاقات تبين مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومن شأن هذا إلغاء الفروق من النوع الحاصل حتى الآن في تقديم التقارير.

٢' جرى الاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدارة الحسابات المصرفية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المسماة عموماً حسابات

السلف) في نظام أطلس. سيؤدي ذلك إلى التقليل من حالات التأخير في الإبلاغ وتحسين الضوابط.

(ب) أصدر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع توجيهها تنظيميا للتعامل مع الحالات التي تستلزم استجابات طارئة في البلدان التي تعاني من أزمات قبل استلام الأموال المخصصة.

(ج) أضفى المزيد من الرسمية وجرى تشديد الرقابة على حسابات السلف وكذلك على إدارة الأموال من خلال رسائل القوائم.

(د) بدأ بذل جهد كبير لاستعراض عمليات الأعمال وتنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة والأخذ بنظم التعلم والشهادات.

إبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام

٢١ - يوصي المدير التنفيذي بمواصلة الممارسة الراسخة المتمثلة في تقديم البيانات المالية المراجعة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية كل عام بعد عام. إلا أن من الممكن، كما اقترح أعلاه، استعراض بيانات الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ بشكل استثنائي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧ بسبب التأخير في إحالتها.

٢٢ - وفيما يتعلق بإطار العمل نصف السنوي للتخطيط والميزانية، يوصى بإدخال بعض التغييرات ونقل هذا البند إلى الدورة العادية الأولى كل عام بعد عام. وبعبارة أخرى، يود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اعتماد الجدول الزمني الذي تستخدمه حاليا منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ومثل هذا التغيير تبرره الحاجة إلى التعبير بأدق ما يمكن عن الواقع العملي الناشئ عند إعداد الميزانية. فعلى سبيل المثال، سيتوجب إعداد ميزانية الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، بموجب الجدول الزمني الحالي، في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧. وي طرح ذلك تحديات كبيرة بالنسبة لمنظمة تقضي ولايتها بتوفير الخدمات لسائر منظومة الأمم المتحدة والاستجابة في حالات الأزمات غير المتوقعة.

٢٣ - وكما أشير إلى ذلك أعلاه، يقترح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم تقرير سنوي يركز على النتائج إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية اعتبارا من عام ٢٠٠٨.